

# بيئة التشغيل



لم تكن دول مجلس التعاون الخليجي بمنأى عن تأثيرات تباطؤ الاقتصاد العالمي وكان عليها أن تتعامل مع القضايا الجيوسياسية التي تزيد من حدة المخاطر المتصورة في المنطقة. من المتوقع أن يتباطأ اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي بشكل ملحوظ إلى 0.8% من 2% في 2018. أعاق التباطؤ المستمر الذي شهدته الصين والحرب التجارية العالمية الجهود المبذولة لتعزيز الصادرات غير النفطية، على الرغم من أن القطاعات غير النفطية شهدت نمواً صحياً نتيجة لبرامج الاستثمار العام المكثفة حول النقل والطاقة والبنية التحتية اللوجستية. علاوة على ذلك، تعمل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بجد لتنويع اقتصاداتها وتنفيذ إصلاحات تدريجية لتكون أكثر ملاءمة للاستثمار والتجارة الأجنبية. كما ساعدت ضريبة القيمة المضافة والضرائب على تنويع مصادر الإيرادات المالية. والنتيجة هي أن ثلاثة من أفضل 10 اقتصادات متطورة عالمياً في مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال بالبنك الدولي موجودة في دول مجلس التعاون الخليجي وهي المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت.

تباطأ الاقتصاد العالمي إلى 3% - وهو أضعف معدل نمو منذ الأزمة المالية العالمية - نتيجة الحواجز التجارية إلى جانب زيادة عدم اليقين، إلى جانب وهن الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الآسيوية الأصغر حجماً، فقد تضررت الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بفعل التباطؤ العالمي. استقر الاقتصاد الأمريكي بوتيرة توسع أبطأ، كما هو الحال في المملكة المتحدة حيث انخفض الاستثمار بسبب عدم اليقين بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، في حين لا يزال ضعف نشاط التصدير يعيق نمو اقتصاد منطقة اليورو. ولوحظ انخفاض في الإنتاج الصناعي في جميع أنحاء العالم، حيث أصبحت الشركات والأسر أكثر تحفظاً في شراء الآلات والمعدات والسلع المعمرة، مما ساهم في تباطؤ التجارة العالمية. ومع ذلك، ظل نشاط الخدمات مستقراً وساعد في الحفاظ على خلق فرص العمل، وهو ما عزز بدوره ثقة المستهلك وإنفاق الأسر على الخدمات. هذا وقد انخفضت أسعار الطاقة خلال العام حيث زادت الولايات المتحدة الإنتاج إلى مستوى قياسي وتباطأ الطلب. تعاملت البنوك المركزية مع التباطؤ عبر خفض أسعار الفائدة، وبالتالي تقليل تأثيره. ومع ذلك، من المتوقع أن يستمر ببطء النمو في 2020 و2021.





تسعى رؤية 2030 إلى تطوير وتنويع الاقتصاد مع الأهداف الرئيسية للحد من الاعتماد على النفط وزيادة القدرة التنافسية العالمية للمملكة. من المقرر أن يلعب القطاع الخاص وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً موسعاً في الاقتصاد، ويتوقع تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية. ستلعب النساء السعوديات دوراً أكبر في القوى العاملة السعودية، كما سيساعد الدور الموسع لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة على تنمية مهارات الريادية لدى السعوديين. سيؤدي إدخال الإصلاحات التعليمية إلى تطوير الجامعات السعودية لتصبح جامعات عالمية المستوى. كما ستصنف المدن الرئيسية في المملكة من بين أفضل المدن في العالم.

رفع النقب عن رؤية 2030 في عام 2016 باعتبارها مخططاً أولياً لمستقبل المملكة العربية السعودية. تم تأسيس الرؤية على ثلاث ركائز: مكانة المملكة العربية السعودية باعتبارها قلب العالمين العربي والإسلامي، وتصميم الدولة على أن تصبح قوة استثمارية عالمية، والاستفادة من الموقع الاستراتيجي الفريد للمملكة لتحويلها إلى مركز عالمي يربط ثلاث قارات. وعلى هذه الركائز الثلاث قامت محاور الرؤية الثلاث:

### وطن طموح

إنشاء حكومة عالية الأداء تكون فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة وتمكن المواطنين والقطاع الخاص والمنظمات غير الربحية للمساعدة في تحقيق أهداف رؤية 2030.

### اقتصاد مزدهر

خلق بيئة تتيح فرص أعمال، وتوسع القاعدة الاقتصادية، وتخلق فرص عمل لجميع السعوديين

### مجتمع حيوي

مجتمع يتقدم ويتطور باحتضان التراث السعودي والثقافة الإسلامية

